أفكار أولية حول استراتيجية حركة المقاومة،

ومسار ما بعد طوفان الأقصى

تمهيدات:

- القيام بحق الشهداء من الوطن والحركة لا يسمح إلا **بالاستنفار القيادي لتطوير القدرة على فهم وإدارة الصراع** وترجمة ثمرات التضحية لمنتوج سياسي أفضلي، فضلا عن وجوبه الرسالي والإعذاري

- كذلك ، حديثي ليس من موطن التآلي والتقويم من عل، بل مشاركة بخبرة وأطروحات أراها حيوية لقيادة أي صراع، ومحاولة تسييقها بما عندي من إلمام معقول بالبيئة الاستراتيجية و قاصر بالبيئة العملياتية. وبالرغم من حساسية هذه المرحلة عليّ إنسانيا واجتماعيا ، ولكن بالتأكيد واجبي في هذا الشأن فوق أي اعتبار ما توافر له الجدية ورجحان الإفادة.

- **الإلحاح على الشأن الاستراتيجي** ليس ثانويا أو ترفا فكريا، بل إن خلل الاستراتيجية ليس فقط يجهض الوصول للنتائج، بل كثيرا ما يقود لنتائج أسوأ وبالأخص إذا صاحبه تميز عسكري لأن الأخير يفتح مساحات أوسع من الصراع ودرجة حديته و يعطي أمانا زائفا - مما يزيد من عبء الضغط على قدرة استراتيجية قد تكون محدودة بالأصل.

- **هل هناك حتمية للإلمام بتفاصيل البيئة (وأهل مكة أدرى بشعابها)؟**

الظاهرة الاستراتيجية بالتأكيد تعتمد على إدراك وتحليل دقيق للبيئتين الاستراتيجية والعملياتية، ولكن الخبرة النظرية والفنية بذاتها متعدية للسياقات وتفصيلها. وهي تسمح بتقديم رؤى في بناء وتطوير القابلية الاستراتيجية، وفي دعم الوصول لتقييم سليم للبيئات، وطرح الأسئلة الاستراتيجية المناسبة وفرزها عن ركام التفاصيل والعمل اليومي والمحنة القاهرة، والمساهمة في صياغة إجابات لها عبر شق السيناريوهات وتوليد مسارات العمل كأفكار ومباديء وخطط.

- القابلية الاستراتيجية لأي كيان هي القدرة على **استيعاب المنطق الاستراتيجي** في الحرب مفاهيميا، والقدرة **المؤسسية** على استدامة حوار فاعل ومنتج بين مستويات القيادة السياسية والعسكرية – تهيمن فيه السياسة ولكن تتواجد فيه النظرة العسكرية الاحترافية، والقدرة على **تطبيق هذا المنطق واقعيا** في بيئة الحرب المتغيرة – بتخليق استراتيجيات شاملة وعسكرية مناسبة، وتوجيه الفن والقدرات العملياتية استراتيجيا.

- في أي صراع، وبالأخص صراع حركة المقاومة، العبرة فيه **تكون بتطوير القابلية الاستراتيجية، وليست وصفة محددة،** لطبيعة التغير الحاد في البيئات وما يقدمه من فرص وتهديدات وردود أفعال مفاجئة.. مركز الثقل في الظاهر الاستراتيجية ليس الخطة ولكن القابلية.

- ولكن لابد للاستراتيجية كقابلية وممارسة من إطار سياسي كقيادة وعنوان سياسي ملهم.. لأنه يقدم التوجيه البنائي والوظيفي، فضلا عن تجسيده للشرعية السياسية وأمل التحرير شعبيا وتطوير الصورة الإقليمية والدولية وحرمان الخصوم من استغلال الانشقاق لتطوير واقع سياسي وعسكري معادي أو خارج المظلة الوطنية. وكذلك البنية الشعبية ومعالجة أزماتها الحادة – سواء الإنسانية والاجتماعية أو أزمة الثقة التي يمكن أن تحصل في العنوان القيادي أو السؤال الوطني ذاته.

- الإطار السياسي والبنية الشعبية، مع الاستراتيجية كقابلية وممارسة ناجحة هي الروافد الأساسية للتحرك في أي حرب شعبية بغض النظر عن نمطها الاستراتيجي.

تقويم المسار الاستراتيجي ما قبل 7 أكتوبر:

- كان ثمة **مأزق استراتيجي دخلت فيه المقاومة** بعد حسم غزة 2007:
انحسارها في خانة رد الفعل والحصار، والتحول لنمط الحرب الحدودية الدنيا التي تفقد المقاومة حرية الحركة في الإدماء المستمر في خاصرة المحتل وارتهانها لمعادلة ردع، والانخراط في سياسة المحاور تبعا لضرورة إعاشة القطاع، وحاكمية ملف حكم غزة على الملفات الأخطر في الصراع – القدس والضفة والداخل وغياب أهداف سياسية مرحلية يُفترض أن يخدمها النشاط المسلح والمقاوم الشامل بشكل أولى.
وبالنظر للمشكل التاريخي في فتح كخيارات استراتيجية غير مدققة، دفعتها سياسة الوكالة الأمنية لثلاثة عقود لتضرر الروح الوطنية بها، فقد عانى المشروع الوطني الفلسطيني من **إشكال في الهوية والقدرة** ودخل في مرحلة **جمود قريب من احتمالات التصفية،** بالأخص مع موجات التطبيع العربي المتصاعدة وانهيار دول مركزية في بنية الصراع العربي الإسرائيلي ودور القوى الطرفية.

- تبلور عند الإسرائيلي مع الوقت خيار استراتيجي باستدامة سياسة التمايز، بالفصل الكامل بين غزة والضفة، ودفن أي فرصة لتسوية سياسية، واطمئنان استراتيجي لحكم حماس في غزة ضمن الصيغة المُشار لها.
ولكن **حملة سيف القدس قدمت فرصا حقيقية للانعتاق من هذا المسار الاستراتيجي الملتبس** .. إعادة مركزية القدس واعتبارية الضفة، التنويع بين المقاومة المسلحة والشعبية وحتى بالنظر لخطورة تحريك الجبهة الداخلية في إسرائيل، ثم تصحيح معتبر للعلاقة الإقليمية.. كان ينقص الأمر، أن تتحرك حماس بصفتها الحركة الرائدة أن تستغل ما حصل لتطوير مشروع سياسي كجسد سياسي وطني، وقابلية استراتيجية، وتخط مسارا متدرجا يستثمر في بناء وتوظيف كل مساحات الفعل المقاوم العسكري والشعبي وصولا لأسقف مرحلية من الإنجاز السياسي.

- غير أن الحاصل بعد ذلك كان ظاهره تكريسا للمعادلة السابقة، وبالعكس المبالغة في الصمت الاستراتيجي على خروقات حملتي أغسطس 2022 ومايو 2023 – والأخيرة بالأخص كان فيها استهداف حاد لقيادة حركة الجهاد – الرديفة لحماس بالقطاع مع المسئولية السياسية والعسكرية للأخيرة مما مثل إحراجا لها. وسواء كان هذا الصمت النسبي مقصودا لترسيخ تصور مغلوط عند الإسرائيلي نحو

نواياها، أو رضوخا لتوسعة الإسرائيلي مستوى تعدياته في معادلة ردع جديدة، فإن المأزق الاستراتيجي اتسع، ولكن بالفعل تكرس مفهوم استخباراتي حول نوايا حماس في رغبتها لاستدامة معادلة الردع تلك بأي ثمن والقبول بسياسة التمايز.

المسار الاستراتيجي في 7 أكتوبر وما بعدها:

- بالرغم من النجاح العسكري الباهر لعمليات 7 أكتوبر ، وما أحدثته من ضرب لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي (وهذا أمر سيبقى في مخزون الصراع بغض النظر عن النتيجة المرحلية استراتيجيا – مثال حرب 73)، وتحطيما لمبدئه الاستخباراتي وكشف عواره المعلوماتي والأمني، إلا أنها لم تظهر أنها نتاج حساب دقيق لتفعيل الأداة العسكرية لتحقيق آثارا استراتيجية ما تقصد لأهداف سياسية مرحلية أو بناء واعيا لنواتج سيف القدس والتي مثلت فرصة حقيقية لإحياء المشروع الفلسطيني استراتيجيا. وواقع الحال، أن منطقها الاستراتيجي كان مخالفة لاستراتيجية المقاومة دون التحسب لخيار استراتيجي كلّي مختلف.

- استراتيجية المقاومة – بغض النظر عن نمطها كحرب عصابات، أو حرب حدودية دنيا، أو تصاعد سريع لخط نظامي دعما وإشغالا لصالح حراك إقليمي ضاغط، هي استراتيجية بأهداف محدودة .. تعتمد على إدماء المحتل بُغية تغيير حساباته السياسية لكي يتنازل بشكل تدريجي أو مفاجيء. وحتى يحصل ذلك فلا ينبغي أن تدفعه للشعور بحالة التهديد الوجودي لأنه بهذا ستنفر قدرة احتماله وإرادته السياسية فيحشد كل قواته وتزداد مناعته ضد كل عناوين الإدماء البشري والدولي والاقتصادي وحتى القيمي.
نعم – الحالة الوحيدة التي قد تشكل حركة المقاومة خطرا وجوديا حقيقيا هو امتلاكها أسلحة دمار شامل وهنا يتغير منطق الصراع للتماثل وليس كما هو في مقاومة حركة تحرر ضد دولة، أو تتمترس بإطار نظامي أوسع. ولكن المأزق أن تظهر (صورة) التهديد الوجودي تلك بسبب طبيعة اعتماد الكيان الصهيوني على فكرة الأمن المطلق واستدامة الردع وتعاليه المفرط على (حركات فلسطينية وليست جيوشا) دون حقيقتها.
فقبل أن تذكي المقاومة هذا التصور بالتهديد الوجودي، **لابد أن تكون مستعدة للحرب المتماثلة**، إما بامتلاك أسلحة دمار شامل، أو تعويض ذلك بتدافع إقليمي عسكري من محور المقاومة - وسياسي عربي نظامي وشعبي - وضغط دولي يحجزه عن التصعيد الشامل.
وبالنظر لخصوصية استراتيجية الإسرائيلي مع سياسة التمايز أيضا بإنهاء صيغة غزة - فلابد لها كذلك **من التهيؤ للعودة لنمط حرب العصابات بغزة** وتوفية مطالبه في القيادة السياسية والرؤية الاستراتيجية.
ولكن فوق هذا التحسب **لحصول نكبة إنسانية** تبعا لرد الفعل الإسرائيلي المتوقع في الحساب الاستراتيجي والوطني.

- التوظيف الاستراتيجي للحركة المقاومة في الصراع العربي الإسرائيل يبقى نوعيا ومهيئا وليس حاسما– كدور إحمائي، وتجريفي، وإشغالي، وصولا للحد الاستراتيجي المطلوب، وهو ضرب مراكز الثقل الأساسية إسرائيليا كفكرة الدولة وديمومتها، والقدرة على التعبئة البشرية وتفعيل أداة الجيش والسلاح النووي،وعزلها عن حاميها الدولي، وهذا لايحصل دون الوصول لحالة ممارسة الضغط العسكري الشامل على الكيان معنويا أو ماديا - الذي يقتضي تحولا سياسيا وكقابلية استراتيجية في المساحة النظامية حول إسرائيل – وبالأخص مصر.

- هل حصل نقاش حقيقي بين المستويين السياسي والعسكري لحماس لكل هذه الأسئلة الاستراتيجية, وجدوى وتداعيات توظيف القوة العسكرية ولأي أغراض استراتيجية وسياسية، والتهيؤ السياسي والاستراتيجي والمدني لتداعياتها؟
هل حصل تدقيق لقواعد الاشتباك وما قد تقود له من وصم حركة المقاومة الفلسطينية عالميا كإرهاب واقتراب من صورة داعش – دون أي داع استراتيجي أو عسكري لهذه التجاوزات - خصوصا مع تحيز الإعلام الدولي وأن هذا له تبعات عميقة على كل من فرص تسويق المشروع الفلسطيني دوليا وكذلك حركة حماس كالحركة الرائدة فيه؟
هل حصل حوار مُعمّق مع أطراف محور المقاومة وتدقيقا في طبيعة الوضع الإقليمي كسياسات نظم – لأن استنفار هذه المساحات كفتح جبهات وتنامي ضغط عربي على الإسرائيلي ومصالح الأمريكي كان الاحتمال الوحيد تقريبا لكفء صيغة الاستنفار الشامل إسرائيليا؟ وبالطبع – لا أطراف المحور عندها استعداد لمشكلات استراتيجية سابقة وموضعة حالية ووضع داخلي أن تفتح جبهات بشكل شامل، ولا الوضع السياسي النظامي عنده استعداد للضغط الحقيقي – بالنظر لخياراته ذاتها ومشكلة الصراع الإيراني الخليجي وكذلك موضعة المقاومة الفلسطينية ضمن محور بعينه.

- وعلى هذا ، **فكانت مسارات التدافع الاستراتيجي والعسكري في طوفان الأقصى** تترسم على ثلاثة مراتب:
أ. الحرب المحدودة في غزة، وقد تقود إما : 1) لتقدم عسكري إسرائيلي في ضرب بنية المقاومة قياديا وشبكة أنفاق وتراكيب عسكرية وقد يتوافق ذلك أو لا يتوافق مع استسلام سياسي للمقاومة، 2) أو تعثرا ولكن امتداد الحرب تبعا لبقاء إرادته السياسية في تغيير الواقع السياسي والعسكري للقطاع والبحث عن سبل غير مستدامة لإدارة القطاع لصالحه أمنيا، 3) أو انهيار إرادته السياسية بالأخص تبعا لضغط إقليمي وانهيار داخلي.
ب. الحرب الإقليمية المحدودة بفتح جبهة جنوب لبنان، وما يقلل من احتماليتها هو في إشكال المسار الاستراتيجي لحزب الله سابقا والذي أفقده كثيرا من حرية الحركة استراتيجيا على التصعيد تبعا لفشل الدولة في لبنان وكان بالأساس في نخبتها الحاكمة وفقدانه للشطر الأكبر في البيئة اللبنانية والعربية تبعا لصلته الحقيقية أو الافتراضية في ملفات اغتيال الحريري، وحسم بيروت 2008، وسوريا.
ج. الحرب الإقليمية المفتوحة بانخراط إيران، وانفتاح جبهة الخليج. وهذا كان كذلك محدودا لطبيعة الاستخدام التوظيفي الإيران لملف محور المقاومة، وإشكالاته الداخلية، والصيغة الردعية مع الأمريكي والذي حرص الأخير على تدعيمها مباشرة بإرسال حاملتيه للطائرات وتحصيل توافقات ضمنية مع الإيرانية على عدم التصعيد.

- وبهذا، كان **اتساع المأزق الاستراتيجي الفلسطيني** الذي تمثّل ليس فقط في نكبة فلسطينية جديدة لأهلنا بغزة دون دعم أو حماية، ولكن في تحرك الإسرائيلي غير المحدود كنوع ومدة في الضغط العسكري على القطاع ونقضه المطلق لأي صيغة تتواجد فيها حماس بشكل معتبر تاليا.

- ومنذ اللحظة الأولى وبالرغم من الدعم الأمريكي ثم الأوروبي الهائل لإسرائيل سياسيا وعسكريا لأسباب استراتيجية وداخلية، إلا أن الأمريكي – تبعا لخبرته التي اكتسبها بالدم في تجارب العراق وأفغانستان كان يطرح على الإسرائيلي **صيغة استراتيجية** ترتكز على ضربات عسكرية نوعية، بالتوازي مع تخطيط محكم ودءوب لحرب مدن طويلة المدى، ومراعاة قواعد الاشتباك لعدم توسعة حاجز

الفقد البشري في المدنيين، وتوفير مناطق آمنة لهم، والأهم – التقدم بمشروع تسوية على المقاس الأمني الإسرائيلي، ولكنه يساعد في عزل الشعب الفلسطيني عن حماس كشرعية سياسية بعد عزلها عنه جغرافيا وعسكريا.

- ولكن لأن الاستراتيجية هي بالأساس تفاعلية، ولأن معظم النجاح الاستراتيجي أو فرصه على الأقل تحصل بسبب أخطاء الخصوم أكثر من نجاعة الخيار الذاتي، فإن الإسرائيلي ارتكب **كوارثا استراتيجية** في كل ما سبق بالأخص في الاستهداف الجنوني لغرض الانتقام والمكاسب الحزبية، والخلل البنيوي في حكومة نيتنياهو كتركيب وتحيزات وفقدان بوصلة استراتيجية واضحة، حتى بعد الخطوة الأولى لتشكيل مجلس حكومة حرب المفترض كان يعزل الأطراف غير السوية في حكومة الائتلاف والتوسعة لتضم اليسار..
هذه الخطوات قادت لتغير كبير في الصورة الدولية شعبيا وحتى نظاميا للقضية الفلسطينية ونكبة شعب غزة (ليس لحماس!)، وبشكل أعاد للأذهان ثورة الشباب الأمريكي مع حرب فيتنام، وفاقمت المأزق الداخلي تبعا لعدم وضوح صيغة انتصار أو تصور لليوم الثاني في حكم غزة، أو منطق استراتيجية عسكرية سليم في التطهير وإعادته جولاتيا ولكن منتظما في استراتيجية شاملة لحوكمة القطاع وعزله عن حماس ومعالجة الأزمة الإنسانية المتفجرة، وفك التناقض بين دينامية التصعيد العسكري وضرورة التهدئة للتفاوض حول استعادة الرهائن.
وبالتأكيد – **فإن الجهد المقاوم بغزة** بغض النظرعن كذلك تسكينه أم لا ضمن استراتيجية شامله ساهم بشكل كبير في تعرية القصور الاستراتيجي الإسرائيلي وإرباك الداخل..

- وبالرغم من كل هذا، يبقى المأزق الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية قائما، وتصاعد بنكبة أخرى بغزة، وبإشكال حقيقي تعانية حركة المقاومة في القطاع. **فإن الإسرائيلي لن يتراجع – ضمن معادلة الضغط الحاصلة حاليا، وكذلك بسبب تغير منظوره وصلابته بالصراع التي حصلت مع 7 أكتوبر، عن ترك غزة بوجود حماس كقوة معتبرة سياسيا وعسكريا..** وبالرغم من تصاعد الشقاق بين نيتنياهو وأركان حكومته، والجيش، وحتى الإدارة الأمريكية وصولا لمستويات غير مسبوقة، فإن الخلاف هو في الخيار الاستراتيجي وليس نهايته..
أ. استعادة السلطة الفلسطينية بعد تحويرها وتطويرها، وهذا يدفع له الأمريكي، وبعض المكونات الإسرائيلي، والأمريكي يدمج ذلك مع مشروع سياسي مصاحب.
ب. حكم مدعوم من دول إقليمية سياسيا وعسكريا، حتى الوصول لصيغة فلسطينية داخلية مستقرة.
ج. أو ما طرحه نيتنياهو مبكرا من مكونات فلسطينية محلية غير سياسية، ولكن هذه ستحتاج لسيطرة جزئية سياسية وعسكرية من إدارة الاحتلال.
د. أو الأغلب إذا استمرت حكومة نيتنياهو بالحكم – ودون تغير في بنية التدافع الحاصل حاليا – احتلال كامل وحكومة عسكرية لفترة من الزمن.

- وربما هذا المأزق، ولكن المصاحب له **فرص تاريخية** أهمها الإنجاز في ضرب نظرية الأمن الإسرائيلي وقوام دولة الاحتلال القائمة على استدامة الردع والفجوة العسكرية الذي حصل مع 7 أكتوبر، والتحول الكبير في السردية الفلسطينية في قطاعات شعبية عالمية، وحتى انحياز كثير من الحكومات الغربية لمسألة الدولة الفلسطينية واستعادة مسار التسوية – بغض النظر عن مفهومها المنحاز له، يدفعنا للنظرة على المشروع الفلسطيني المقاوم من علٍ، وترتيب سبكه سياسيا واستراتيجيا، بطرح الأسئلة الجوهرية، وشق مسارات للحركة الاستراتيجية، ومتطلباتها البنائية والوظيفية.

مرتكزات التعامل الاستراتيجي مرحليا وبشكل ممتد:

مستويات الصراع:

بالنظر إلى كل معطيات الواقع الاستراتيجي السابق، وما يترشح إعلاميا من تقديرات البيئة العملياتية، فيمكننا رسم ثلاثة مستويات (ممكنة) يمكن دفع الحراك المُقاوم أن يتحرك فيها.. على أن ما يسمح لنا نظريا وواقعيا التحرك في أي مستوى هو حجم الإنجاز الحاصل – أو الممكن تحقيقه في مدى زمني منظور في دائرتين سنتناولهما تاليا. ثم يأتي بعد ذلك صياغة استراتيجية بأبعادها البنائية (تطوير القدرة الاستراتيجية معرفيا ومؤسسيا وتطبيقيا) والوظيفية (الخيارات ومراجعة الفرضيات وضبط مسارات الفعل والبناء العسكريين وغيرهما تبعا لها).

ويكفيني هنا دون تفصيل – بعد التوسع في شرح الخلفيات النظرية والتاريخية والواقعية لتصورنا الاستراتيجي ذلك، ذكر بنوده العامة فقط،

المستوى الأعلى .. تحقيق منجز سياسي بدولة فلسطينية بحدود 67، بحيث أن تصبح الدولة الجديدة نتوءا متقدما ، وبالرغم من عدم خوضها صراعا مباشرا، ولكن تساهم في تطوير البنية الوطنية وأدواتها تحسبا لمرحلة الحسم المرتبطة بتغير إقليمي ما.

المستوى الوسيط .. بناء مقومات حكم ذاتي، وصيغ تمترس موضعي شعبي وسياسي وعسكري بالضفة وغزة، مع امتلاك القدرة على المبادرة على الفعل. قريب من حالة غزة ما قبل 67، ولكن بتصحيحها عبر وجود رأس سياسي فلسطيني، وتحرر لحركة المقاومة من العبء المدني الوظيفي، وإصلاح التواصل الإقليمي والصورة الدولية، وتطور قابليتها الاستراتيجية لتكون حركة السلاح تحت ضبط محكم ومدقق وشامل.

**المستوى الأدنى .. ** الخوض في حركة تمرد داخل غزة بمقتضياتها البنائية والوظيفية، تمهيدا لتحول نوعي في مستوى إدارة الصراع.

علام يعتمد التنقل بين مستوى وآخر:

أولا) في الدائرة السياسية والاستراتيجية الأوسع: مستوى الإنجاز سواء في القيادة الوطنية، وترميم الصورة (عبر مراجعة واضحة سياسية وأخلاقية لمسار 7 أكتوبر وما تلاها، دون تفريط في شرعية المقاومة وحجم إنجازها مع بعض التصحيحات العملية)، والتواصل لبناء ضغط إقليمي وإصلاح ما عقّدته سياسة المحاور (هذا قد يقتضي تحرك حماس في دور توفيقي دون التخلي عن تحالفها الاستراتيجي مع إيران ولكن ضبطه كخطاب وبنية وتفاصيل)، وهذا يقود لضغط إقليمي ودولي بالتبعية أعلى. وكل هذه العناصر الثلاثة بينها اعتمادية وتغذية متبادلة.

ثانيا) في الدائرة الاستراتيجية الأضيق: مستوى الإنجاز الواقع أو الممكن في تطوير واستدامة حرب العصابات كتوجيه استراتيجي وتجنيد وتعبئة وفن عمليات ونسق تسليحي وتركيبات مرنة، أي تطوير روافدها الشعبية واللوجستية والفنية، وقيادتها استراتيجا. وهذا سيشمل مساحات بنائية في تطوير القابلية الاستراتيجية، وكذلك في السلوك الداخلي بتحرر الحركة من فكرة السلطة، ولكن الانخراط الكامل في الدعم المدني وتخفيف المعاناة الشعبية وترميم مكوناتها الوظيفية فقط عبر رصيف وطني جماعي.

إذن مسارات الفعل الاستراتيجي – أي عناصر التدخل التي ترفع القدرة على التحرك من مستوى للصراع لمستوى أعلى هي كالتالي:

أولا) بناء الإطار السياسي للصراع .. كقيادة وطنية لاتكون حماس عنوانها، ولكن الدافع الأساسي نحوها ومكون جوهري ومهيء لها، وقد تقتضي تنازلات مختلفة، وكذلك صياغة مشروع سياسي مرحلي كحد أدنى متفق عليه وطنيا، ولكن تبقى فرصة التصعيد فوقه مربوطة بالإجماع الوطني.

ثانيا) تطوير القابلية الاستراتيجية .. معرفيا، مؤسسيا ، تطبيقيا..

ثالثا) العمل العاجل على الداخل الغزاوي.. سواء بالمعنى الإغاثي والمدني، ثم التجنيدي والتعبوي، وربطه مع - وتطوير الفعل في الضفة دون حرق المراحل.

رابعا) استهداف الداخل الإسرائيلي (مركزية تحويل الرأي العام)، وبما يشمل ضبط السياق العسكري والسياسي والتفاوضي وترميم الصورة بما يخدم توصيل رسائل محددة وضاغطة على صانع القرار، وتعميق الأزمة الداخلية وحالة الفوضى السياسية.. (إزاحة حكومة نيتنياهو ليست مكسبا كما يظن البعض، إلا إذا كان التقييم هو منجز في ملف القيادة الوطنية والضغط الإقليمي والدولي لصالح صيغة تنازل سياسي).

خامسا) تطوير نوعية وديناميكية وحدود التنسيق مع الجبهات بشكل واضح وموضوعي وملتزم ، بالتوازي مع استعادة الموضعة الإقليمية (مصر والسعودية والأردن.. إعادة تعيير الملف الإيراني)

ماسبق هو مسارات عامة للفعل الاستراتيجي، أما صياغة خيار استراتيجي محدد، كاستراتيجية شاملة وعسكرية، وتتبعها خطط عمليات في المحاور السياسية والديبلوماسية والعسكرية والمدنية، فلا يمكن التحرك فيها قبل تحصيل أمرين:

1 رصد دقيق للبيئة الاستراتيجية والعملياتية

2 يتساوق معه، إصلاحات عاجلة في القيادة الاستراتيجية، كحد معرفي أدني وإصلاح مؤسسي.

مايو 2024

ولله الأمر من قبل ومن بعد